

أعلام الهيئة ومظاهر التجديد:

لم تكن المحافظة على التراث ونشره عائقاً لدى أعلام الهيئة أمام مواكبة روح العصر ومستجداته، بل كان ذلك حاضرًا بقوة في أذهانهم وأعمالهم، فظهرت روح التجديد مشرقة في كثير من أعمالهم التي أضافت إلى التراث ما يطلق عليه الآن «تجديدًا»؛ فقد كان من أولويات أعلام هيئة كبار العلماء تقديم أبحاث ودراسات جديدة تعكس روح الإسلام، وصلاحيته لكلِّ زمان ومكان، ولا تقتصر فقط على الجانب الفقهي، بل تتعدد هذه الأبحاث لتشمل كلِّ مناحي المعرفة الإنسانيَّة، شريعة، وفقهاً، وفلسفة، وأخلاقاً... إلخ. وكان من ثمره ذلك ظهور أطروحات علمية غير تقليدية، منها على سبيل المثال التجديد في تدريس كتب الفقه الحنفي، وهو ما قام به الشيخ حسونة النواوي من تأليف كتاب في الفقه الحنفي في صورة تجمع بين الدقة والسهولة، نأى بها عن منهج الكتب الفقهية التي كانت متداولة آنذاك، والتي اتسمت بسمه المتن ثم الشروح عليه، ثم الحواشي على الشرح، ثم التقريرات على الحواشي مما كان يمثل إرهاباً ذهنياً لطلاب علم الفقه، فما كان من الشيخ إلا أن قدّم لطلاب علم الفقه سفره المانع الذي ذاع صيته آنذاك وسماه (سُلم المسترشدين في الفقه والدين)^(١) جاء في جزأين^(٢) «وأصبح هذا الكتاب رائداً لمن جاء بعده من أساتذة كلية الحقوق الذين ألفوا في الفن نفسه من أمثال السادة العلماء: محمد زيد الأنباري، وأحمد إبراهيم، وعبد الوهاب خلّاف،

١- توجد منه نسخة بمكتبة الأزهر الشريف، قسم الفقه الحنفي برقم ٤٠٠٤.

٢- مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ١/ ١٩١.

ومحمد أبي زهرة، وغيرهم»^(١) ممن يُذكر جهدهم فيشكر، كما «نال هذا الكتاب الذبوع والانتشار، واشتهر شهرة واسعة جعلت القائمين على نظارة وزارة المعارف -آنذاك- يقررون تدريسه في المدارس الأميرية»^(٢)، وكذلك أطروحة (دستور الأخلاق في القرآن الكريم)، للدكتور محمد عبد الله دراز، وكتاب (سبيل السعادة في فلسفة الأخلاق الدينية وأسرار الشريعة الإسلامية)، و(رسائل السلام ورسول الإسلام)، كلاهما للشيخ يوسف الدجوي، و(نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول) للشيخ عيسى منون، و(الموجز في علم أدب البحث والمناظرة)، للشيخ حسين والي، و(المسئولية المدتية والجنائية في الشريعة الإسلامية)، للشيخ محمود شلتوت، وغير ذلك من المؤلفات الجادة التي تتضح من خلال التراجم.

هذا بالإضافة إلى التجديد الذي حدث في المقررات الدراسية، وطرق التدريس، وكفاءة الخريجين في الجامعة الأزهرية التي تأسست على يد الشيخ الظواهري والشيخ المراغي، وكان أعلام الهيئة شيوخ كليّاتها وأعضاء مجلس إدارتها وأساتذتها الأوائل، وقد تم الاستعانة بهم وبأصحاب الخبرة في التدريس ووضع المقررات، فكان الاهتمام بالتجديد والاجتهاد في الدين، والتقريب بين المذاهب الإسلامية، وتعليم اللغات الأجنبية، والعلوم الفلسفية والتربية الوطنية، وفتح جسور التعاون الثقافي مع المؤسسات العلمية والثقافية المناظرة، والإفادة من خبراتها، وإرسال بعثات تعليمية لكبريات الجامعات الأوروبية، والاستعانة بأساتذة أجنبية من ذوي الخبرة، والاهتمام بالدراسات العربية والفلسفية؛

١- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين ٣ / ١٠٦.

٢- المؤسسة في الإسلام تأريخاً وتأصيلاً، ص ٢٣٢.

للإشراف على تلك البعثات للوقوف على المدارس المختلفة في تدريس تلك العلوم؛ حتى إذا عادوا أفادوا الجامعة الأزهرية، وكانوا مؤهلين لنشر الدعوة والثقافة الإسلامية في الخارج وفق المنهج الأزهرى الوسطى الأصيل وبلغات تلك البلاد، وغير ذلك من مظاهر التجديد، ومواكبة روح العصر؛ مما يدل على أنَّ مفهوم التجديد ليس بمستحدث، بل كان مَعْلَمًا من معالم المنهج الأزهرى، طبَّقه أعلام الهيئة على أرض الواقع، ولم يكن مقتصرًا على إضافة بعض المؤلفات أو التحريرات العلمية المتعلقة بعلوم الشريعة، بل تعدَّت أوجه التجديد فشملت تخصصات متنوعة تناولت مجالات الحياة دستوريًّا وسياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا،... إلخ، فكانت لهم مؤلفات في الطب والفلك والجغرافيا والحساب وغيرها.

أعلام الهيئة وإصلاح القضاء الشرعي:

شغل السادة أعلام هيئة كبار العلماء كثيرًا من المناصب في القضاء الشرعي في مديريات مصر والسودان المختلفة، وكانت لهم إسهاماتهم الإصلاحية المهمة فيه، سواء فيما يتعلق بالاختيارات الفقهية، أو ما يتعلق بترتيب دواوين القضاء من الداخل.

وكان ممن أسهم في إصلاح القضاء الشيخ محمد شاكر الجرجاوي - رحمه الله - الذي صدر الأمر العالى في ٧ من شعبان ١٣١١هـ / ١٣ فبراير ١٨٩٤م بتوليته منصب نائب محكمة مديريَّة القليوبية^(١)، وظلَّ في هذا المنصب أكثر من ست سنوات، ولما فُتِحَت البلاد السودانية، وأرادت

١- الوقائع المصرية، العدد (٢٢) السنة (٦٣) ٢١ فبراير ١٨٩٤م.

الحكومة المصريّة والسودانيّة تنظيم القضاء الشرعي في السودان، واختيار قاضٍ مصري كفاء لتلك المهمة، أسند إليه شيخه الإمام محمد عبده مهمة إصلاح القضاء في السودان، وأمره بالتقدم لامتحان شهادة العالمية، فتقدم وحصل على الشهادة العالميّة سنة ١٨٩٩م بتفوق كبير أثار إعجاب أعضاء اللجنة، وصدر الأمر العالي بتعيينه قاضيّ القضاة في السودان، فكان بذلك أول مصري يسند إليه ذلك المنصب القضائي الرفيع^(١)، وكان ذلك في ١٠ من ذي القعدة ١٣١٧هـ / ١١ من مارس ١٩٠٠م.

ويعد الشيخ محمد شاکر من أوائل من فكروا في إصلاح المحاكم الشرعيّة، ومن الوقائع الدالة على ذلك: أنّه لمّا كان أميناً للفتوى جاءت امرأة شابة حُکم على زوجها بالسجن مدة طويلة، وهي تخشى الفتنة، وتريد عرض أمرها على المفتي، ليرى لها رأياً من زوجها، حتى تتزوج رجلاً آخر وتعصم نفسها، فصرفها الشيخ معتذراً أسفاً متألماً؛ إذ كانت الأحكام مقيدة بمذهب أبي حنيفة، والعلماء المقلدون يأبون التفكير في مخالفة مذهبه، بل يكادون يرون في الخروج على هذا المذهب أكبر المنكرات، وليس في مذهب أبي حنيفة ما يجيز للقاضي أن يطلق على الزوج المعسر أو المحبوس، ثم عرض الشيخ محمد شاکر أمرها على أستاذه المفتي، واقترح عليه اقتباس بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك في مثل هذه المشاكل المعضلة، فأبى الأستاذ كلَّ الإباء، وثار بينهما جدال لم يقطع حبل الودّ بين التلميذ وأستاذه، وظلَّ الشيخ مقتنعاً برأيه، واثقاً بصحته وفائدته للناس، حتى كانت

سنة ١٨٩٩م، وقد مكث الشيخ في المحاكم الشرعية نحو خمس سنوات، ووقف على كثير من عيوبها، وما يرهق الناس من أحكامها، سواء في التقيد بمذهب واحد، أو سوء اختيار عمالها، أو إجراءاتها المعقدة المطولة، أو نظمها وأمكنتها، أو إحجام الحكومات المصرية عن العمل على إصلاحها. ومن هنا وضع تقريرًا نفيسًا قدمه لأستاذه الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، نقد فيه هذه المحاكم وقضاتها وعمالها وكلِّ حالاتها، وأبان أوجه النقص والخطأ في اللائحة التي كان معمولًا بها في ذلك الوقت، واقترح طرق الإصلاح تفصيلًا، ومنها اقتباس بعض الأحكام من مذهب الإمام مالك في التطبيق للإعسار، وللضرر، وللغيبية الطويلة، وكان ذلك التقرير فاتحة للطريق الصحيح في إصلاح المحاكم الشرعية، وفي تلك السنة طاف الأستاذ الإمام محمد عبده على كثير من محاكم الوجه البحري، ووقف على سير الأعمال فيها؛ ليصف لها الدواء والعلاج بحكمته، ثم وضع هو أيضًا تقريره المشهور في إصلاح المحاكم في نوفمبر ١٨٩٩م، وهو التقرير الذي طبع بمطبعة المنار في شهر شوال ١٣١٧هـ/ فبراير ١٩٠٠م، فاتفق رأي الأستاذ الإمام ورأي تلميذه. وكان الشيخ محمد مصطفى المراغي واحدًا ممن أصلحوا شأن القضاء؛ حيث تولَّى القضاء في السودان بأمر الخديو سنة ١٩٠٨م، وأصرَّ الشيخ المراغي على أن يختار المذاهب والآراء والاجتهادات الفقهية التي يحكم بموجبها القضاة، ولا يترك هذا الاختيار للسكرتير الإنجليزي، وكانت تلك بدايات إنجازاته في إصلاح القضاء الشرعي بالسودان، وفيه كان أستاذًا ومعلِّمًا ومرشدًا للقضاة.

كما عمل على تكوين جيل من القضاة السودانيين، حيث أشرف على القسم الشرعي بكلية (غوردون) وزوده بأساتذة من العلماء المصريين من الأزهر ودار العلوم، فكان بذلك المؤسس الحقيقي للقضاء الشرعي السوداني الحديث^(١)، لكنه كان دائم الحنين للرجوع إلى الأزهر للإسهام في إصلاحه، وفي سنة ١٩١٩م عاد إلى مصر، وعين رئيسًا للتفتيش بالمحاكم الشرعية لمحكمة مصر الكلية، ثم عضوًا في المحكمة العليا الشرعية، ثم رئيسًا لها^(٢). ومن أعلام الهيئة الذين أسهموا في إصلاح نظم القضاء الشرعي الشيخ أحمد هارون؛ حيث أجمعت الآراء بوزارة الحقائق على اختياره مفتشًا بالمحاكم الشرعية، وهو المنصب الذي طال البحث عن كفاء يقوم بمهامه، فاختر بالإجماع، وأصابوا في اختيارهم؛ فله أباد بيضاء بما بذل من جهود في سبيل الارتقاء بمهام هذا المنصب بما يحقق العدل والإنصاف، والجهز بالحق، حتى كان محط أنظار كبار مسؤولي الوزارة وغيرهم، ينظر إليه هؤلاء على أنه الحجة التي يرجع إليها، الموثوق في آرائها التي تخص القضاة الشرعيين، وكان له أثر ملموس بمشاركة في وضع مشروع تنظيم المحاكم الشرعية، ومشروع تعديل درجات القضاة الشرعيين، فكان ركنًا يُستند إليه في هذا الشأن، الذي أتمه الله على يديه على أكمل وجه.

أما عن وضع النظم والأوامر والمنشورات التي يتطلبها النظام الجديد للمحاكم الشرعية، فكان الشيخ أحمد هارون الساعد الأيمن فيه، كما كان له كبير الأثر في تنظيم ورقي مستوى كتاب المحاكم، ثم وُلِّي رئاسة محكمة

١- الشيخ المراغي ودوره في المجتمع المصري (١٨٨٢-١٩٤٥م) ص ١٠، ١١.

٢- نشر الجواهر والدرر ٢/ ١٤٨٨، والأزهر في ألف عام ١/ ٢٧٥، ومشيخة الأزهر ٢/ ١٩.

قنا، ثم رئاسة المحكمة الشرعيّة بالرزازيق^(١)، مع الإبقاء عليه في التفيتش؛ للحاجة الماسة التي يتطلبها هذا المنصب من كفاءةٍ لم تتوفر إلا فيه، ثم رئاسة محكمة مصر الشرعيّة الابتدائيّة^(٢) بأمرٍ سلطانيّ عقب تقرير الحكومة أنّ منصب القضاء في حاجةٍ إلى مثل الشيخ أحمد هارون، فنسّق أقلام الكُتّاب بهذه المحكمة، وشيّد لكلِّ قلمٍ منها نظامًا خاصًّا، وانتقى للعمل بها قضاة على علم ونزاهة وإنصاف، مما يسّر على الناس قضاء حوائجهم في زمن يسير غير معهود في تاريخ القضاء من قبل، بل كان لهذا النظام كبير الأثر في قلة الشكاوى الواردة إلى بعض الجهات كالأوقاف.

وحيثما أُحيلت تبعية مدرسة القضاء الشرعي إلى وزارة الحقانيّة وقع الاختيار على الشيخ أحمد هارون؛ ليكون عضوًا بمجلس إدارتها بالإنابة عن وزير الحقانيّة؛ نظرًا لما اشتهر به الشيخ هارون من كفاءة وخبرة في مجال القضاء الشرعي^(٣).

وبالجملة فقد شغل أعضاء الهيئة القدامى أرفع مناصب الدولة المصريّة، فكان منهم القاضي، والمفتي، والمحاضر، والداعية، وتنوعت ثقافتهم، وتشربت روحهم من سماحة الشريعة الإسلاميّة، ودرسوا الثقافات الغربيّة بشجاعة، وتمسكوا بجيدها ونبهوا على عوارها، وكانت وسطية الإسلامي خير دافع لهم للانفتاح على كلّ الثقافات العالميّة دون خوف أو اضطراب، يحدوهم في ذلك ثقتهم في آيات القرآن، وفهمهم الدقيق للسنة النبويّة، فنزلوا

١- الوقائع المصريّة ٢٢ ديسمبر ١٩١٤م.

٢- ملحق الوقائع المصريّة ٢٢ نوفمبر ١٩١٥م.

٣- الكنز الثمين ص ١٦٢-١٦٤.

المستشرقين، وزاحموا الأوربيين في قاعات الدرس في الجامعات الأوربيّة،
وقدموا صورة مثلى للإسلام القادر على التعايش، والمتقبل للآخر مع احترامه
وعدم الانتقاص من خصوصيّاته.